بناء السلام

لحق بالسلفادور، على مدى ١٢ سنة، دمار كبير بسبب القتال الدائر بين قوات الحكومة وجيوش الثوار. وأُرغِمَ المدنيون، حتى النساء والأطفال، في الغالب على الاشتراك في القتال.

وكانت إلبا، وهي مزارعة فقيرة من سكان منطقة تشالاتينانغو الجبلية، واحدةً من هؤلاء المقاتلين. تقول إلبا إن الثوار بعد دخولهم إلى قريتها استخدموا الدعاية لتحويل القرويين إلى مقاتلين. وأضافت وهي تستذكر ما حصل قائلة: "درَّبونا وحذَّرونا من أن الوقت قد يأتي حين نُضطر إلى ترك بيوتنا وفقدان أُسَرِنا". وجاء ذلك اليوم بسرعة وقُسِمت أسرة إلبا بين فصائل مختلفة. فقد وُضِع زوجها وابنها الكبير في فصيل، وأُمِرَت هي بالالتحاق بفصيل آخر مع والدها العجوز واثنين آخرين من أبنائها.

قُتِلَ زوج إلبا ووالدها في نفس اليوم. لكن إلبا وأولادَها نجوا من الموت في الحرب، وعادوا بعد اتفاق السلام في عام ١٩٩٢، إلى مزرعتهم الصغيرة. كانت الزراعة في تلك المنطقة قد تعطلت إلى حد كبير إبان الحرب، وحرق الجنود كثيراً من الأراضي، بما في ذلك أرض إلبا.

بمساعدة مالية من الصندوق، بدأت منظمةٌ اسمها بروتشالاتي بمساعدة المزارعين في تشالاتينانغو على زراعة الأرض من جديد. وقامت بروتشالاتي أيضاً بتعليم المزارعين تقنيات زراعية أكثر استدامةً، وتنويع منتجاتهم وتحضير المنتجات وتسويقها.

والآن، عمَّرت إلبا أرضها وتعلمت كيف تحسِّن تربتها، مستخدمةً مبيدات أعشاب وأسمدة مصنوعة محلياً. وبدأت أيضاً بزراعة الفواكه والخضار التي تباع بأسعار أعلى في السوق. وتمكَّن آلاف المزارعين في المنطقة من تحسين دخولهم بواسطة مشروع بروتشالاتي، فحققوا أمناً اقتصادياً وأوجدوا مكاناً يمكن أن يزدهر فيه السلام.

إعادة بناء القطاع الزراعي

دمرت الحرب التي دامت أربع سنين في البوسنة والهرسك القطاع الزراعي ومزقت اقتصاد البلد الذي يعتمد على الزراعة. فقد دار معظم أعمال القتال في المناطق الريفية، فخرب الأرض ودمر معدات المزارع. وسُرِقَ أو قُتِلَ كثير من الحيوانات أيضاً. وحينما انتهى الصراع لم يكن قد بقي في البلد إلا رُبع الأبقار التي كانت موجودة فيه وعددها ٦٠٠ ٠٠٠ رأس؛ وانتهى إنتاج الألبان كله تقريباً.

فقدت نصريتا سيبْتو واحدة من بقرتين كانتا عندها بقصف مدفعي وقع أثناء قتال دار بالقرب من بيتها الواقع في منطقة جبلية بالقرب من سراييفو. وكان القتال شديداً مما أرغم سيبْتو على الانتظار حتى يظلم الليل لتقوم بحلب بقرتها الباقية، والعناية ببستان الفاكهة والخضار الذي تملكه. وفي النهاية اضطرت إلى بيع البقرة لشراء الغذاء. لكن لم يبق لدى سيبْتو وأسرتها بعد ما فقدت البقرتين مصدر للدخل وتدهورت حالة الأسرة باستمرار.

واليوم، بفضل مبادرة مشتركة بين الصندوق والبنك الدولي، أصبح لدى سيبْتو بقرة حصلت عليها بقرض بشروط مواتية. فقد وزع المشروع ٤ ٠٠٠ بقرة على المزارعين في المنطقة، مع خيار دفع ١ ٥٠٠ دولار أمريكي لكل بقرة، أو تقديم بقرة مقابلها. ولما كانت الأبقار المستوردة أفضل في تركيبها الجيني من الأبقار التي قتلت أو فُقِدت، تحسَّنَ إنتاج الحليب تحسُّناً كبيراً. فالبقرة المستوردة تنتج، مثلاً، نحو ٩٠ لتراً من الحليب، أي أكثر من ضعف إنتاج البقرة المحلية قبل الحرب. وهكذا تمكَّنَ المزارعون أمثال سيبْتو لا من إعادة بناء أعمالهم فحسب، وإنما حسَّنوا آفاقهم الاقتصادية أيضاً.

جهات الاتصال

عبلة بن حموش
مديرة البرنامج القطري
شعبة إفريقيا الشرقية والجنوبية/الصندوق
Via del Serafico, 107
00142 Rome, Italy
Telephone: +39 06 5459 2226
E-mail: a.benhammouche@ifad.org

حلقات الوصل الشبكية

وحدة منع الصراع والإعمار
في البنك الدولي
www.worldbank.org/conflict

المنبر الأوروبي لمنع الصراع والتحوُّل
www.euconflict.org

منبر الإنذار المبكر والاستجابة المبكرة
www.fewer.org

حملة أوكسفام لمكافحة الصراع
www.oxfam.org.uk/what_you_can_do/campaign/conflict/index.html

معهد ستوكهولم لبحوث السلام
www.sipri.se

مفوضية الأمم المتحدة السامية
لشؤون اللاجئين
www.unhcr.ch

IFAD
للإتصال
International Fund for Agricultural Development
Via del Serafico, 107 – 00142 Rome, Italy
Tel.: +39 06 54591
Fax: +39 06 5043463
E-mail: ifad@ifad.org
www.ifad.org

IFAD

الصراع

الكفاح من أجل سلم طويل الأجل

على مدى الأعوام الخمسة والعشرين الماضية نشبت ٨٠ حرباً على الأقل في مختلف أنحاء العالم. وبينما تتنوع الأماكن وتوجد أوجُهُ شبهٍ مذهلة بين الصراعات العنيفة التي تحدث اليوم: فكلها تقريباً حروب أهلية، ومعظم ضحاياها من المدنيين لا من المقاتلين.

نشب معظم هذه الصراعات الداخلية في بلدان فقيرة، مما أعاق تنميتها. والواقع هو أن أكثر من نصف البلدان، التي تعمل فيها الآن وكالات تنمية دولية، منكوبةٌ بالحروب. ومن المؤسف، أن معظم هذه الصراعات أحداث مستمرة، لا طوارئ مؤقتة. ويبلغ متوسط طول الصراع هذه الأيام ٨ سنوات تقريباً – ضعف متوسط طول الصراعات قبل عام ١٩٨٠. وفي هذه الصراعات يفتك الجوع والمرض بعدد أكبر من الناس من أولئك الذين تفتك بهم أعمال القتال الفعلية.

ومن المرجح أن تؤثر الحروبِ الأهلية اليوم، على بلدان أخرى. إذ لا يتوقف الأمر عند اتساع نطاق القتال في أحيان كثيرة عبر الحدود وجلب قوات أجنبية، وإنما تواجه البلدان المجاورة في الغالب أعباء تدفُّق اللاجئين وتفشِّي الأمراض وزيادة الوجود العسكري. كذلك فإن الحروب الأهلية تعطِّل التجارة وتثني الناس عن الاستثمار وتوهن النمو الاقتصادي عبر أقاليم كاملة – وتزيد خطورة نشوب حرب أهلية في بلدان أخرى. حتى البلدان البعيدة المتقدمة النمو تتأثر بالصراعات الدائرة في بلدان أخرى لأن انعدام الأمن يولِّد مشاكل عالمية متنامية، كالإرهاب وتفشِّي فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والاتِّجار غير المشروع بالأسلحة والمخدرات.

وتؤكد طبيعةُ الصراعات هذه الأيام الحاجةَ الملحَّة إلى فهم أسبابها وعواقبها – وتطوير طرق جديدة لمعالجتها. فإعادة الإعمار بعد انتهاء الصراع ليس كافياً. وتفشِّي زعزعة الاستقرار يتطلَّب حلولاً أطول أجلاً. ويُعتبر منعُ وقوع الصراعات وإدارتُها أطرافا أساسية من المعادلة.

المرأة والحرب

اشتراك الرجال في القتال أكثر احتمالاً، لكنَّ تأثُّر النساء بالعنف وزعزعة الاستقرار الاقتصادي إبانّ الصراعات المسلحة أكثر.

فالنساء يقعن إبان الصراعات المسلحة ضحايا للاغتصاب، والعنف المنزلي، والاستغلال الجنسي، والاتجار بهن، والإذلال الجنسي، والتشويه البدني. ويخلف هذا العنف آثاراً صحية ونفسية شديدة على النساء. فقد زُعِمَ، مثلاً، أن النساء اللائي أُسِرْنَ في الصراعات الواقعة في منطقة البحيرات الكبرى بأفريقيا سُلِّمنَ إلى جنود مصابين بفيروس نقص المناعة البشرية واغتُصِبْنَ بقصد نشر مرض الإيدز.

وكثيراً ما تُحوِّل الحروبُ النساءَ إلى ربات لأُسَرِهِنَّ، وقد يجعلهن هذا الدور عرضة للتحيز ضدهن وسببا لوقوع أزمات غذائية وصحية للأسرة بكاملها. فالفقر المزمن يميل إلى أن يكون أكثر تفشِّياً بين الأسر التي ترأسها نساء.

للصراع آثار عميقة على حياة النساء. ومع ذلك، نادراً ما تُستشار النساء أو يُمَثَّلن في عمليات إحلال السلام وإعادة الإعمار. غير أن مفتاح المصالحة والإنعاش غالباً ما يكون في أيدي النساء. فقد اشتمل بعض أنجع اتفاقات السلام، مثلاً، على مشاركة النساء في المفاوضات وأسفرت هذه عن تدابير لتمكين النساء وحماية حقوقهن في الأرض والملكية والميراث. ويجب على المجتمع الدولي أن يضمن مشاركة النساء بنشاط وتمثيلهن في عمليات إحلال السلم والبناء.

حقائق أساسية

- تمر أكثر من ٥٠ بلداً في الوقت الراهن، أو مرت مؤخَّراً، بصراعات أهلية أو صراعات عبر الحدود.
- فقبل قرن من الزمن، كان معظم الصراعات يقع بين الدول وأكثر من ٩٠ في المائة من الخسائر تقع في صفوف الجنود. أما اليوم فقد أصبحت كل الحروب تقريباً حروباً أهلية و٩٠ في المائة من ضحاياها من المدنيين.
- قتل أكثر من أربعة ملايين شخص في صراعات أهلية وإقليمية منذ عام ١٩٨٩.
- أصبح ما يقرب من ثلث سكان العالم اليوم عرضة لصراعات مسلحة.
- شهد خمسة عشر بلداً من بين أفقر عشرين بلداً في العالم صراعات مسلحة خلال الخمسة عشر عاماً الماضية.
- حوالي نصف بلدان إفريقيا منكوبة الآن بصراعات مسلحة.
- ينخفض معدل النمو الاقتصادي للبلد، في المتوسط، بنسبة ٠,٥ في المائة في السنة عندما تقع حرب أهلية في بلد مجاورٍ له.
- ارتفع مجموع عدد اللاجئين والنازحين داخل البلد من ٢٢ مليونا نسمة في عام ١٩٨٥ إلى ٤٠ مليوناً اليوم.
- انتشرت الصراعات على الموارد الطبيعية كالأرض والمياه. ففي عام ١٩٩٥، مثلاً، أدت المنازعات على المياه إلى وقوع ١٤ صراعاً دولياً.

التنمية على الرغم من الانحلال

وقعت واحدة من أشد الحروب الأهلية في التاريخ الحديث في الصومال، فخلَّفت تركةً من المجاعة والمرض وتركت البلد أنقاضاً. وبينما انتهى القتال رسمياً، فقد تحولت الصراعات المستمرة بين القوى على الغالب إلى نزاعات مسلحة وما زالت معظم أنحاء الصومال تفتقر إلى الأمن.

وزاد من تعقُّد توصيل المعونات أنه لا يوجد في الصومال حكومة معترف بها دولياً. وبدون إدارة أو دعم من المؤسسات الدولية، تقتصر المساعدة عادةً على الإغاثة الإنسانية وتصبح البرامج الإنمائية نادرة.
استجاب الصندوق، بالاشتراك مع الصندوق البلجيكي للمحافظة على الحياة، لهذه الأزمة بإنشاء أكبر برنامج للتنمية الريفية في الصومال. وحيث إن الصندوق لا يستطيع تقديم قروض لبلد ليس فيه إلا حكومة وطنية مؤقتة، موَّل الصندوقُ البلجيكي البرنامج البالغة تكلفته ٥,٣ مليون دولار أمريكي.

يعمل البرنامج في الجزء الشمالي الغربي من البلد، المعروف باسم أرض الصومال، حيث قام السكان بتشكيل حكم ديمقراطي مستقل. وأدى الاستقرار النادر في أرض الصومال إلى سيل مستمر من العائدين، الذين وجد معظمهم أراضيهم خربة بنمو الأعشاب والأدغال فيها أو بتعرضها لانجراف التربة أو لأضرار أخرى. ويعمل البرنامج المشترك بين الصندوق والصندوق البلجيكي للمحافظة على الحياة في تعاون وثيق مع المجتمعات الريفية للمساعدة على إعمار المزارع وأسباب المعيشة. ويهدف كثير من أنشطة البرنامج إلى تحسين إمدادات المياه وحفظ التربة، لكن التدخُّلات تستهدف أيضاً احتياجاتٍ أخرى لسكان الريف، بتوفير مؤسسات التسليف الصغيرة، والخدمات الصحية، وتحسين الطرق.

أكثر جوانب البرنامج ابتكاراً هو المستوى الرفيع من المشاركة المجتمعية والملكية المجتمعية. فالمجتمعات الريفية هي التي تخطِّط التدخُّلات وتوفر اليد العاملة لإصلاح البنى التحتية، كالطرق وموارد المياه، وبنائها وصيانتها. وتشرف القرى على كل أنشطة البرنامج وترصدها. ولا يقف الأمر عند استعادة آلاف الصوماليين من سكان الريف أسباب معيشتهم، وإنما تُشجَّع المجتمعات على العمل معاً في تعاونٍ، بعد سنوات من الشك والريبة والعداوة. واتُّخِذَ هذا النهجُ التشاركي الرفيع المستوى الآن بمثابة نموذج يُحتذى في برامج إعمار الريف في أماكن أخرى.

تُشجَّع المجتمعات على العمل معاً في تعاونٍ، بعد سنوات من الشك والريبة والعداوة

لعل الفقر هو المشكلة

ليس مفاجأة أنَّ يولد الصراع المسلح الفقر. فالحروب تترك الناس بلا بيوت ولا غذاء ولا مصادر دخل وغالباً ما تتسبب في تدفق أعداد كبيرة من اللاجئين.

ويُرغَم المزارعون، على وجه الخصوص، على ترك أراضيهم أو إهمال محاصيلهم ومواشيهم خوفاً على سلامتهم الشخصية. ويمكن أن تُنهَبَ الممتلكات أو تُدمَّر، وتُعطَّل الخدمات العامة الحيوية. وتصبح الأسر الفقيرة أكثر ضعفاً عندما تُترَك المرأةُ وحدَها للقيام بشؤون الأسرة ويتعذر على الأطفال مواصلة تعليمهم.

لكن الفقر أيضاً قوة من القوى الدافعة إلى وقوع الصراعات. فبينما تؤدي التوترات الإثنية والعداوات السياسية إلى حروب أهلية، يمكن للأحوال الاقتصادية أن تلعب دوراً أكبر في نشوب هذه الحروب. فتدنّي معدل النمو الاقتصادي، وتدني متوسط الدخل وزيادة الاعتماد على صادرات السلع الأساسية يمكن أن تكون أسباباً رئيسية للصراعات. وعندما يتضاعف متوسط الدخل في بلدٍ ما ينخفض احتمال نشوب حرب أهلية فيه إلى النصف. ويتناسب انخفاض خطورة نشوب صراعٍ تناسباً طردياً مع ارتفاع معدل النمو في البلد. ومن جهة أخرى، يرتفع احتمال نشوب صراع في البلد خمسة أضعاف إذا كان أكثر من ٢٥ في المائة من دخله يأتي من صادرات السلع الأساسية، كالنفط أو الماس، لأن زعماء البلدان التي توجد فيها هذه الموارد الطبيعية المربحة يميلون إلى الثراء دون القيام بأنواع أخرى من الأنشطة الاقتصادية.

ومن شأن أي عدد من العوامل الأخرى أن يشعل نار العنف، بما في ذلك القضايا الإثنية والدينية. ويكون التفاوت الاجتماعي، والتهميش السياسي والتوتر البيئي أسباباً رئيسية للصراع – وهي كلُّها مشاكل تواجه الفقراء بوجه عام. وكلما تطاولت الصراعات كان أثر العنف على الاقتصاد أكبر. وقد تصبح الأسواق الحرة "أسواقاً مقهورة" عندما تستخدم القوت المسلحة الإكراه للمحافظة على أنظمة الحماية واختلافات الأسعار وتنسحب أعداد متزايدة من الناس من الأسواق كلية.

نتيجةً لذلك، تقع البلدان الفقيرة في حلقة مفرغة حيث الفقر يسبب الصراع والصراع يولد مزيداً من الفقر. ويميل الصراع العادي إلى زيادة عدد الناس الذين يعيشون في فقر مدقع بنسبة ٣٠ في المائة.

السلم والصراع

من المحزن، أنه عندما تنجح البلدان في حل الصراعات، لا يكون السلم في كل الأوقات دائماً. ويعود ما يقرب من نصف البلدانِ الحديثة العهد باستتباب السلم إلى الحرب ثانيةً في غضون خمس سنوات.

اعتادت الجهات المانحة الدولية تاريخياً معالجةَ الصراعات بالتركيز على احتياجات الناس المباشرة، كتوفير المأوى والغذاء والماء. ولكن تعبئة الإغاثة الإنسانية تجري في العادة بعد بدء القتال، وتواجه الجهات المانحة في الغالب حالات طوارئ صحية وغذائية متنامية دون وجود البنية التحتية الصحيحة أو الدعم الإداري الصحيح.

ويسود حاليا توافُقٌ متزايد في الآراء على أن منع الصراع قد لا يقل أهمية عن الاستجابة له – وربما يكون استراتيجية أفضل للتدخُّل. وحيث إن البلدان الفقيرة في أشد خطر من وقوع حرب، يكون للجهات المانحة أكبر أثر إذا تناولت الأسباب الأساسية للفقر وقامت بدعم السياسات والمؤسسات التي تعيد بناءَ التماسُك الاجتماعي وتشجع النمو الاقتصادي. ويمكن لحكومات البلدان الفقيرة أن تساعد بممارسة الحكم الصالح، وتقليل الفساد، وبناء نُظُم صحية وتعليمية وقانونية أفضل.

لكن الأمن أهم العوامل. فالناس يحتاجون إلى الأمن البدني والمالي. ولذلك يجب أن يشمل الإعمار أنشطة مدرة للدخل للناس الذين فقدوا مزارعهم وأعمالهم أثناء الصراع. ويلزم توفير البذور والأدوات والأسمدة والحيوانات للمساعدة على بدء عملية إنتاج الأغذية من جديد. ويحتاج الفقراء إلى حلول طويلة الأجل كالتسليف والتدريب بغية إعادة بناء مصادر رزقهم وتحقيق سلم دائم.